



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة النهرين كلية العلوم السياسية
قسم السياسة الدولية

البعد الايديولوجي في الدبلوماسية الإيرانية بعد عام 2005

رسالة تقدم بها الطالب

علي محمد راضي المالكي

إلى مجلس كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين وهي جزء من متطلبات نيل
شهادة الماجستير في العلوم السياسية/ السياسة الدولية

بإشراف

أ.د. محمد كريم كاظم الدفاعي

2020م

1442هـ

ملخص الدراسة

منذ قيام الجمهورية الإسلامية في إيران عام 1979، أدت الهوية الأيديولوجية للثورة الإسلامية الإيرانية، دوراً بارزاً في توجهات الدبلوماسية الإيرانية، إذ يشكل العامل الأيديولوجي، من أبرز المرتكزات الرئيسة التي تركز عليها عملية صنع القرار السياسي في إيران، وكذلك يشكل الدعامات القوية التي يستند عليها النظام السياسي الإيراني، كما وتمثل الأسس والمرتكزات السياسية والعقائدية التي قام عليها النظام السياسي للجمهورية الإسلامية الإيرانية، جانباً مهماً في تحديد وتحليل أثر المؤسسات والقوى السياسية في صنع وتنفيذ الدبلوماسية الإيرانية، وفي تناول البدائل السياسية للمشروع الإيراني في الإقليم العربي والإسلامي، فقد جاء هذا المرتكز وفق اطر الدستور الإيراني لعام 1979 وتعديلاته لعام 1989 ومنه انطلقت مشاريعه الخارجية، أهمها تصدير الثورة، وتفعيل الدور الإيراني في الأزمات الإقليمية.

نشطت الدبلوماسية الإيرانية بعد عام 2005، وحقت نجاحات كبيرة على صعيد الملف النووي الإيراني، وكسب الشرعية الدولية في امتلاك التكنولوجيا النووية بعد توقيع اتفاق فيينا عام 2015 مع مجموعة الدول (1+5)، وتعزيز دورها وتأكيد حضورها في الأزمات والقضايا الإقليمية لتحقيق الأهداف القومية لإيران، والوصول إلى مصاف الدول الكبرى في الشرق الأوسط (2005-2025).

وقد وُظفت الدبلوماسية الإيرانية البعد الأيديولوجي العقائدي واستخدمت التشيع السياسي في بناء نفوذها على الواقع في المحيط الإقليمي، إذ سعت منذ ثمانينات القرن الماضي الى تكوين تحالفات إقليمية مع الدول والفواعل من غير الدول بناءً على الترابط الأيديولوجي (سوريا، حزب الله، الحوثيون، المقاومة الفلسطينية)، ولكن تعاملت الدبلوماسية الإيرانية مع المشكلات والتهديدات التي تعترضها، ليس وفق الاعتبارات الأيديولوجية فحسب، وإنما أيضاً وفق المصلحة والأهداف القومية لإيران، وهذا ما تجسد في الدبلوماسية الإيرانية بعد وصول حسن روحاني عام 2013 إلى سدة الحكم، والتفاعل مع القضايا الخارجية طبقاً لما تقتضي مصلحة إيران.

وخلصت الدراسة إلى أن الدبلوماسية الإيرانية تعد من أهم الفواعل الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، ولذلك سعت إلى توظيف الإمكانيات والمقومات التي تتمتع بها إيران، والتي تؤهلها لتنفيذ مشروعها الإيديولوجي وتحقيق مكانة القوة المركزية التي تطمح للوصول إليها في عام 2025 حسب الوثيقة الصادرة من مجلس تشخيص مصلحة النظام عام 2005 والتي تستهدف تحويل إيران إلى قوة إقليمية في منطقة جنوب غرب آسيا، إذ أن الموقع الاستراتيجي لإيران وما يحتويه من ثروات وموارد طبيعية وكثافة بشرية في قلب منطقة الشرق الأوسط، جعل منها قوة عسكرية واقتصادية وسياسية مؤثرة وفعالة في المنطقة، بالإضافة إلى ذلك تستند الدبلوماسية الإيرانية على العامل الإيديولوجي الذي يعد المحرك الرئيس في توجهاتها الخارجية بعد الثورة الإسلامية 1979.

الخاتمة:

تسعى الدول من خلال الدبلوماسية إلى حماية مصالحها وتعظيمها، مستندة في ذلك إلى قدرتها على الاستخدام الأمثل لإمكاناتها، وعادة ما تأخذ مؤسسات صنع القرار عند رسم السياسة الخارجية جميع العوامل المؤثرة داخلياً وخارجياً، بما يضمن نجاح هذه السياسة في تحقيق المصالح عند ممارستها واقعياً، وهذا بدوره يجعلنا لا نغفل أن الدبلوماسية المعلنة للدول تختلف في كثير من الأحيان عما تمارسه فعلياً على أرض الواقع، وعليه من المهم التفريق بين ما تعلنه الدول من أهداف لسياساتها الخارجية وبين سلوكها وممارساتها على الصعيد الخارجي، فتناقضات المبادئ الأيديولوجية، وتزاحم المصالح بين الدول تجعلها في عملية ترجيح بين المعلن والواقع.

وفي ضوء تناول الباحث لموضوع البعد الأيديولوجي في الدبلوماسية الإيرانية بعد عام 2005، نجد أن الدبلوماسية الإيرانية تأثرت في مسارين، يضم كل منهما آراء متعارضة في الغالب مع الآخر. ويرتكز المسار الأول، الذي تتادي به العناصر المحافظة الموالية لمبادئ السيد الخميني، على النظرية الأيديولوجية الثورية، بينما يركز الثاني على المفهوم الدبلوماسي التقليدي، القائم على علاقة الدول ببعضها البعض. وما زال المنطق الثوري يجد متنفساً له على المستوى الإقليمي، الأمر الذي قد يعوق سياسات الدولة التقليدية في بعض الأحيان، ومن خلال ذلك توصلت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات يمكن حصرها فيما يأتي:

أولاً: فيما يتعلق بالبنية السياسية لعملية صنع القرار، فقد عكس النظام السياسي الإيراني بعد الثورة الإسلامية، الازدواجية ما بين المؤسسات الدستورية (مؤسسات الدولة) والمؤسسات الثورية لحماية الثورة والمعتقدات الأيديولوجية، فالدولة والثورة متداخلان في تشكيل المؤسسات الإيرانية، وأن أجزاء كبيرة من دستور الجمهورية الإسلامية مستوحاة من الأنظمة السياسية للبلدان الغربية بالإضافة إلى الشريعة الإسلامية، وكانت نتيجة ذلك خلق نظام سياسي مُعقد، فهو وسط بين الثيوقراطية والديمقراطية.

ويشكل الولي الفقيه حجر الزاوية في عملية صنع القرار وتوجيه الدبلوماسية الإيرانية، في إطار الأيديولوجية الثورية. فضلاً عن التداخل بين البعد الأيديولوجي الديني، والبعد البراغماتي المصلحي، في تحقيق الأهداف السياسية والأمنية والاقتصادية، ومواجهة التهديدات الخارجية، مستندة في ذلك إلى مبادئها المنصوص عليها دستورياً، ومصالحها الحيوية والاستراتيجية مما يضيف عليها دينامية وحركة مستمرة لمواكبة التطورات والظروف الداخلية والخارجية.

ثانياً: إن الخطاب المسيطر في الدبلوماسية الإيرانية هو خطاب أيديولوجي في توجهاته ولكنه عملي براغماتي في تحركاته، لأسباب أمنية واستراتيجية واقتصادية، فلا يمكن وضع حدود جامدة بين ما هو أيديولوجي وما هو مصلحي في تحركات إيران الخارجية، فكلاهما يخدم الآخر ولا يتعارض معه.

ثالثاً: منذ قيام الثورة يأتي على رأس أولويات الدبلوماسية الإيرانية تصدير أنموذجها الثوري إلى الخارج من خلال ضرورة دعوة البلدان الأخرى لاتخاذ الثورة الإيرانية نموذجاً يحتذى به في التغيير والثورة على الحكام، (تدخلات غير مباشرة في شؤون الدول الأخرى، ومساندة الجماعات الموالية لإيران وتغذية الدعم الأيديولوجي والعسكري والاقتصادي والثقافي للشريعة خارج الحدود الإيرانية). وهذا المبدأ ليس أيديولوجياً بحتاً ولكنه يحمل في طياته أبعاداً مصلحية لتوسيع النفوذ الإيراني وترسيخه.

رابعاً: بالنسبة لتوجهات مؤسسة الرئاسة في إيران على صعيد السياسة الخارجية (ثنائية محافظ أم إصلاحي) إذ يسعى المحافظون إلى إعادة الاعتبار لمبادئ السيد الخميني بالتركيز على الأبعاد العقائدية بجانب المصلحية، في حين يسعى الإصلاحيون إلى التركيز على المصلحة الوطنية في

إدارة الملفات الخارجية وترتيب أولوياتها (هذه الثنائيات ليست جامدة وليست فيها حدود فاصلة في ظل وجود أهداف معينة للتحركات الإيرانية تتأثر بغلبة إحدى تلك الثنائيات على غيرها حسب اختلاف المواقف والظروف). وبالرغم من أهمية منصب الرئاسة في رسم وتنفيذ سياسة إيران الخارجية، إلا أنه يظل يخضع لسلطة أعلى ممثلة بالمرشد الأعلى للثورة، الذي تعلق قراراته على مؤسسات النظام كافة.

خامساً: بسبب عزلتها عن جيرانها منذ ثورة 1979، انتهجت إيران دبلوماسية تقوم على نسج علاقات مع كيانات غير دولتيه لمساعدتها على تحقيق مصالحها الاستراتيجية، والعمل على تمديد نفوذها الإقليمي على نحو واسع، خاصة في فلسطين ولبنان واليمن والعراق.

سادساً: إقامة إيران علاقات دبلوماسية مع دول آسيا الوسطى، ودول الخليج العربية وأبرمت اتفاقات تعاون في العديد من المجالات ومنها المجال الأمني، وبالرغم من يطفو على السطح من توتر في العلاقات نتيجة الاختلاف على جملة من القضايا، يمكن القول إن الإمارات صاحبة مشكلة الجزر الثلاث تعد من أكبر شركاء إيران التجاريين في العالم، ناهيك عن علاقاتها المثينة مع الصين وروسيا وكوريا الشمالية، بالرغم من اختلاف الأيديولوجيات، فضلاً عن علاقاتها بالدول الغربية التي تقيم معها علاقات دبلوماسية تتسع وتضيق من باب المصلحة بالطبع لا الأيديولوجية.

سابعاً: إن التحالف الاستراتيجي الذي جمع ولا يزال إيران وسوريا، بالرغم من أن رأس النظام السوري يدين بالمذهب العلوي البعيد كل البعد عن المذهب الجعفري لإيران، وهو يتبع أيضاً (حزب البعث) الذي يعد أيديولوجياً على طرف النقيض مع الأيديولوجية الإيرانية، هو دلالة واضحة على أن الذي يجمعهما المصالح المشتركة التي تجاوزت كل الخلافات التي ظهرت على السطح في بعض الأحيان. وما تقوم به إيران من دعم واضح للنظام السوري في حربه مع الداخل، يأتي في سياق أهمية هذا الحليف في تحقيق مصالح إيران الإقليمية، إذ أن دعمها للنظام السوري ليس كونه شيعياً أو متوافقاً معها أيديولوجياً، بل لأهميته الاستراتيجية في المنطقة.

ثامناً: وفيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني، شهدت الدبلوماسية الإيرانية منذ وصول الرئيس حسن روحاني، تغييراً في التأكيد على أن الحوار بين إيران والغرب يمكن أن يكون فعالاً جداً لتحقيق السلام في الشرق الأوسط، فعلى الرغم من سمعة إيران بالتعصب الأيديولوجي ورفض المفاوضات

مع الغرب بخصوص الملف النووي خلال حقبة الرئيس السابق محمود نجاد، إلا أنها أثبتت نفسها كطرف عقلاني في الدبلوماسية بعد توقيع الاتفاق النووي عام 2015 مع مجموعة الدول الكبرى في النظام الدولي، إذ أن الالتزام بين إيران والغرب أخرجها من العزلة الدولية وحقق ازدهار اقتصادي بعد أن كان ذلك مستحيلاً.

تاسعاً: يمكن حصر التوجهات السائدة في الدبلوماسية الإيرانية فيما يتعلق بالعلاقة مع واشنطن، ضمن ثلاث اتجاهات فكرية هي:

1- الاتجاه الأول، الذي ينتمي إليه آية الله خامنئي، ويذهب إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية لا يمكن أن تتخلى عن سياستها القائمة على الهيمنة، وينظر دعاة هذا الاتجاه بمنتهى الريبة إلى أية جهود مصالحة، ولكن هذا الاتجاه لا يرفض رفضاً قاطعاً انفراج العلاقة بين البلدين.

2- فيما يذهب الاتجاه الثاني الذي يؤمن به التيار الراديكالي إلى التأكيد على وجود عداء متأصل بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية، والغرب، ويؤمنون بأن الطريق الوحيد هو المقاومة، ومن وجهة نظرهم فإن التفاوض يعني قبول الهزيمة، ولهذا يجب عده خطأ أحمر.

3- أما الاتجاه الثالث فيذهب إلى التأكيد على وجود مصالح مشتركة كثيرة، تتأثر سلباً نتيجة للعلاقات العدائية بين البلدين، ويؤمن بهذا الاتجاه المعسكر المعتدل، وأبرز رموزه الرئيس الإيراني الأسبق رفسنجاني، والرئيس الحالي حسن روحاني.

من خلال ما تقدم يمكن القول، أن الدبلوماسية الإيرانية استندت ولا تزال إلى أيديولوجية ثورية، إلا أنها وعبر مراحلها المختلفة ظلت تطوع هذه الأيديولوجية بما يخدم براغماتيتها في تعظيم مصالحها. بالإضافة إلى أن الدبلوماسية الإيرانية كانت حصيلة مصالحها الذاتية، المتمثلة بحماية الحكم الإسلامي الإيراني من التهديدات الخارجية، وأن أحد أهم أدواتها هي الأيديولوجيا الثورية، وهي القوة المحركة لتمدد نفوذ إيران في سياستها الخارجية تجاه دول المنطقة، إذ كان تأثير البعد الأيديولوجي عبر مبدأ تصدير الثورة إلى الخارج واضحاً، والذي أثار الكثير من التوترات في علاقات إيران الإقليمية والدولية، لذلك نجحت في استثمار البعد المذهبي، كمادة شحن للصراعات الإقليمية، في فلسطين سوريا ولبنان واليمن، واستطاعت في تكوين الهلال الشيعي عبر الدول الهشة وغير المستقرة سياسياً وأمنياً، وتأسيس أذرع عسكرية لخدمة مشروعها الإقليمي عن طريق مدهم

بالمال والسلاح، والإشراف على تدريبهم، كل ذلك من أجل الوصول إلى مصاف الدول الإقليمية الكبرى في الشرق الأوسط.

وحرصت إيران على بيان ذاتها على أنها دولة مؤسسات وفاعل رشيد ضمن المجتمع الدولي والذي يعكس بدوره مصالح استراتيجية لا أيديولوجية أو قناعة فكرية، فقد سعت طهران نفسها إلى إحداث تنمية اقتصادية من خلال زيادة التعاون الدولي بما في ذلك مع شركائها التجاريين الغربيين. بما يعني إثبات إيران نفسها كفاعل رشيد وأنها مؤسسياً قوية بحيث وضعت مصالحها الاستراتيجية وقدمتها على الأيديولوجية فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، التي تشكلت من خلال الضغوط الممارسة عليها داخلياً وإقليمياً ودولياً، والتي ازدادت بعد وصول ترامب إلى سدة الحكم في الولايات المتحدة، والانسحاب من الاتفاق النووي، وفرض عقوبات اقتصادية شديدة على إيران، ومحاولة إيران فك الخناق عليها عن طريق استغلال حلفائها الإقليميين والدوليين للضغط على الولايات المتحدة الأمريكية للركون إلى التفاهم بدلاً من التصعيد في حل الخلافات مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية.